

الفصل 10 : تركز أسواق الجملة بمناطق الإستهلاك لتسهيل ترويج
منتجات الفلاحة والصيد البحري وتدعيم شفافية المعاملات بتصنيف وتكييف
وحفظ هذه المنتجات واعتماد المناقصة.

العنوان الأول

في أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية

الفصل 11 : تركز طبقا لهذا المخطط المديرى أسواق جملة ذات مصلحة وطنية
للخضر والغلال ومنتجات الصيد البحري بكل من جهات تونس الكبرى والشمال
الشرقي والشمال الغربي والوسط والجنوب. على أن تستجيب هذه الأسواق
للشروط المنصوص عليها بهذا المخطط المديرى.

الفصل 12 : لا يمكن أن تقل المساحة المغطاة والمهيئة والمعدة لاجراء عمليات
البيع داخل أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية عن 10.000 متر مربع.

ويتعين أن تستجيب هذه الأسواق لجميع الشروط المتعلقة بحفظ الصحة
والسلامة وحماية المحيط والمحافظة على البيئة. كما يجب أن تتوفر فيها المعدات
والتجهيزات الضرورية والفضاءات المهيئة لتجميع الفواضل والمواد الملوثة والمياه
المستعملة وتصريفها والتصرف فيها طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

ويجب أن تتوفر بهذه الأسواق أماكن خاصة لإيواء السيارات والشاحنات
وفضاءات لتسهيل عمليات مرور الأشخاص والعربات وأماكن لخزن المنتجات
وحفظها.

ويجب أن تكون الأسواق مسيجة وذات مداخل مراقبة.

الفصل 13 : يحدث حولة أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية محيط حماية
تمنع داخله العمليات التالية :

أ - إحداث أو توسيع أو تحويل وكذلك تطوير أية مؤسسة تتعاطى تجارة غير
تجارة التفصيل بالنسبة لمختلف المنتجات المروجة داخل هذه الأسواق.

ب - العمليات التجارية الخاصة بالمنتجات المباعة داخل هذه الأسواق
باستثناء ما تعلق منها بمرحلة التفصيل.

ولا ينطبق التحجير المشار إليه بالفقرة (أ) من هذا الفصل على المنتجين أو
تجمعات المنتجين بخصوص بيع المنتجات المتأتية من ضيعاتهم التي تقع داخل
محيط الحماية. كما لا ينطبق التحجير المنصوص عليه بالفقرة (ب) على شراء
المنتجات المتأتية من الضيعات المذكورة سابقا في مرحلة الإنتاج.

ويقع ضبط هذا المحيط بقرار مشترك من وزراء الداخلية والتجارة والفلاحة.

ويحجر ابتداء من تاريخ دخول هذا المخطط حيز التنفيذ، إحداث أو توسيع أو
تحويل موقع أي سوق متواجدة في محيط الحماية المشار إليه أعلاه تتم فيه عملية
البيع بالجملة للمنتجات المروجة داخل أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية.

العنوان الثاني

في أسواق الجملة ذات المصلحة الجهوية

الفصل 14 : تركز أسواق جملة ذات المصلحة الجهوية للمنتجات الفلاحية
والصيد البحري بمختلف ولايات الجمهورية والمدن الكبرى. على أن تستجيب هذه
الأسواق للشروط المنصوص عليها بهذا المخطط المديرى.

الفصل 15 : يتعين أن لا تقل المساحة المغطاة والمهيئة للبيع داخل أسواق
الجملة ذات المصلحة الجهوية عن 500 متر مربع.

ويتعين أن تستجيب هذه الأسواق لجميع الشروط المتعلقة بحفظ الصحة
والسلامة وحماية المحيط والمحافظة على البيئة. كما يجب أن تتوفر فيها المعدات
والتجهيزات الضرورية والفضاءات المهيئة لتجميع الفواضل والمواد الملوثة والمياه
المستعملة وتصريفها والتصرف فيها طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

ويجب أن تتوفر بهذه الأسواق أماكن خاصة لإيواء السيارات والشاحنات
وفضاءات لتسهيل عمليات مرور الأشخاص والعربات وأماكن لخزن المنتجات
وحفظها.

ويجب أن تكون الأسواق مسيجة وذات مداخل مراقبة.

العنوان الثالث

في أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري بالمواني

الفصل 16 : تركز أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري خاصة بالمواني.
على أن تستجيب هذه الأسواق للشروط المنصوص عليها بهذا المخطط المديرى.

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول : طبقا لأحكام الفصل 3 من القانون عدد 86 لسنة 1994 ،
المؤرخ في 23 جويلية 1994 والمتعلق بمسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد
البحري، تركز أسواق الإنتاج وأسواق الجملة حسب هذا المخطط المديرى.

ويضبط هذا المخطط مناطق تركيز أسواق الإنتاج وأسواق الجملة للخضر
والغلال والمنتجات البحرية وكذلك المنتجات المروجة داخلها.

الفصل 2 - تشمل مسالك توزيع الخضر والغلال ومنتجات الصيد البحري
في مستوى الإنتاج والبيع بالجملة :

1 - أسواق إنتاج يقع تركيزها بمناطق الإنتاج.

2 - أسواق جملة يقع تركيزها بمناطق الإستهلاك.

الفصل 3 - تخصص أسواق الإنتاج وأسواق الجملة المركزة بمقتضى هذا
المخطط لبيع الخضر والغلال والأسماك وغيرها من منتجات الصيد البحري
وكذلك للبقول الجافة والزيتون والتوم.

الفصل 4 : يخضع تركيز أسواق الإنتاج وأسواق الجملة الجديدة لمنتجات
الفلاحة والصيد البحري لدراسة فنية واقتصادية معدة مسبقا تبين جدوى
المشروع وملائمته مع التوقعات الأساسية للهيئة الواردة ضمن مجلة التهيئة
الترابية والتعمير وكذلك حول تأثير المشروع على محيطه المباشر وكيفية التخلص
من النفايات السائلة والصلبة.

الباب الثاني

في أسواق الإنتاج

الفصل 5 - تركز أسواق الإنتاج لمنتج أو لمجموعة منتجات متجانسة
بمناطق الإنتاج المتواجدة بالشمال والوسط وجنوب البلاد حسب خصوصيات
هذه المناطق وأهمية المنتج على مستوى الإستهلاك المحلي والتصدير، وطبقا
للشروط الواردة بهذا المخطط المديرى.

الفصل 6 : يهدف تركيز أسواق الإنتاج، كما عرفها القانون عدد 86 لسنة
1994 المذكور أعلاه، بمناطق الإنتاج الى تسهيل تجميع منتجات الفلاحة
والصيد البحري والتصنيف والتكليف والحفظ وتكوين أسعار هذه المنتجات.

الفصل 7 - تخصص أسواق الإنتاج لبيع منتجات الفلاحة والصيد البحري
أول مرة بالجملة من قبل الباعة المعرفين بالفقرة الأولى من الفصل 8 من القانون
عدد 86 لسنة 1994 المشار إليه أعلاه. ولهذه الأسواق نشاط موسمي موافق
لفترات إنتاج المواد المروجة بها.

الفصل 8 - يتعين أن تكون أسواق الإنتاج مهيأة ومسيجة وذات مداخل
مراقبة لقبول منتجات الفلاحة والصيد البحري.

ويتعين أن تستجيب هذه الأسواق لجميع الشروط المتعلقة بحفظ الصحة
والسلامة وحماية المحيط والمحافظة على البيئة كما يجب أن تتوفر فيها المعدات
والتجهيزات الضرورية والفضاءات المهيئة لتجميع الفواضل والمواد الملوثة والمياه
المستعملة وتصريفها والتصرف فيها طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

ويجب أن تتوفر بهذه الأسواق أماكن خاصة لإيواء السيارات والشاحنات
وفضاءات لتسهيل عمليات مرور الأشخاص والعربات.

الباب الثالث

في أسواق الجملة

الفصل 9 : تنقسم أسواق الجملة المبينة بهذا الباب الى :

* أسواق جملة ذات مصلحة وطنية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري.

* أسواق جملة ذات مصلحة جهوية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري.

* أسواق جملة لمنتجات الصيد البحري بالمواني.

الفصل 17 : يتعين أن لا تقل المساحة المغطاة والمهيئة للبيع بالجملة داخل أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري عن 500 متر مربع.

ويتعين أن تستجيب هذه الأسواق لجميع الشروط المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة وحماية المحيط والمحافظة على البيئة. كما يجب أن تتوفر فيها المعدات والتجهيزات الضرورية والفضاءات المهيئة لتجميع الفواضل والمواد الملوثة والمياه المستعملة وتصريفها والتصرف فيها طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

ويجب أن تتوفر بهذه الأسواق أماكن خاصة لإيواء السيارات والشاحنات وفضاءات لتسهيل عمليات مرور الأشخاص والعربات.

ويجب أن تكون الأسواق مسيجة وذات مداخل مراقبة.

الفصل 18 : يجب أن تتوفر بكل سوق جملة لمنتجات الصيد البحري المتواجد داخل الميناء البحري وسائل الخزن المبردة وآلات لصنع الثلج. وفي صورة عدم وجودها داخل تلك السوق ينبغي توفيرها داخل الميناء.

الباب الرابع

أحكام مختلفة

الفصل 19 : في حالة احتواء أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية أو أسواق الجملة ذات المصلحة الجهوية على أجنحة خاصة لبيع منتجات الصيد البحري، يتعين أن تتوفر بهذه الأسواق وسائل الخزن المبردة وآلات لصنع الثلج.

الفصل 20 : لا يمكن للأجهزة المملوكة لأسواق الجملة وأسواق الإنتاج لمنتجات الفلاحة والصيد البحري تركيز أو إحداث أو توسيع أو تحويل مكان أو إلغاء أي صنف من الأسواق المنصوص عليها بهذا المخطط المديرى باستثناء الحالات المنصوص عليها بالفصلين 21 و 22 المبين أسفله.

الفصل 21 : في صورة إعادة التقسيم الترابي للبلدية أو للولاية مكان تواجد أسواق الجملة وأسواق الإنتاج المبينة أعلاه، يمكن إدماج بعض الأسواق في صلب سوق واحدة.

ويتم هذا الإدماج بقرار مشترك من وزراء الداخلية والتجارة والفلاحة بعد أخذ رأي وزيرى الصحة العمومية والبيئة والتهيئة الترابية.

الفصل 22 : يتعين على الأجهزة المملوكة والمسيرة لأسواق الإنتاج وأسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية وأسواق الجملة ذات المصلحة الجهوية وأسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري احترام الأحكام الواردة بهذا المخطط المديرى.

وفي حالة عدم توفر الشروط المنصوص عليها بالفصول المشار إليها أعلاه، يتعين على الأجهزة المملوكة والمسيرة تدارك هذا النقص في أجل لا يتجاوز الستة أشهر من تاريخ إعلام الأجهزة المذكورة من قبل وزيرى الداخلية والتجارة.

وينجر عن عدم امتثال الأجهزة المملوكة والمسيرة لأسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية لهذه الشروط في أجل المذكور، إعادة تصنيف هذه الأسواق وإلغاء محيط حمايتها وذلك بقرار مشترك من وزراء الداخلية والتجارة والفلاحة.

الفصل 23 : يتعين على الأجهزة المملوكة والمسيرة في أسواق الجملة للمنتجات الفلاحة والصيد البحري المتواجدة في حالة نشاط حالياً، الإمتثال لأحكام هذا المخطط المديرى بعد سنة من تاريخ نشره.